المحاضرة 05: البنية المؤسساتية للتجارة والمالية الدولية

على أثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها الى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على حق تغيير أسعار صرف عملات دول العالم. وبالفعل سنة 1944 انعقد في بروتن وودز بالولايات المتحدة الامريكية مؤتمرا ضم الكثير من رجال السياسة والاقتصاد لدراسة إمكانية الوصول الى نظام نقدي جديد يمكن ان يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد تمخض عن هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي لمراقبة إتباع الدول لمجموعة متفق عليها من القواعد في سلوكها المتعلقة بالتجارة الدولية والتمويل الدولي وكذلك لوضع تسهيلات باقتراض الدول التي تواجه عجوزات مؤقتة في ميزان المدفوعات، كما أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمنح قروض طويلة الأجل بهدف تطوير البنية التحتية للدول الأعضاء. وقد استمر نظام بريتن وودز حتى 1971 حيث انهيار هذا النظام.

I. صندوق النقد الدولي

1- تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

"صندوق النقد الدولي هو المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".

وقد أنشئ في25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بريتن وودز الموقعة في 1944، وقد بلغ عدد الدول الموقعة عليه 29 دولة، وباشر عمله في مارس 1947، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيه حاليا 190 دولة.

2- أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي عند تأسيسه على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل ودفع عجلة النمو للتجارة العالمية.
- تقليل درجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.

ولكي يحقق الصندوق أهدافه، يجب أن يقوم بالوظائف والمهام التالية وهي:

- **الوظيفة التمويلية**: الغرض منها **تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء** بإتاحة الموارد اللازمة لتمكنهم من تصحيح الاختلال **ويمنح لذلك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل**. كما يعمل على **توفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية** وقد ابتدع من أجل ذلك ما تسمى بـ "حقوق السحب الخاصة".
- **الوظيفة الفنية**: يقوم فيها الصندوق باقتراح **السياسات التصحيحية** التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي. كما يقوم **بتقديم المشورة للدولة العضو** كذلك **تدريب المختصين** من أجل حل المشاكل النقدية ومساعدتهم على اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة لذلك.

3- الموارد المالية للصندوق

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساسا من:

- اكتتاب حصص الأعضاء فيه (عند الانضمام اليه).
- الاقتراض من الدول ذات الفائض أو الهيئات المالية لاستكمال موارده وقدراته التمويلية من مساعدة أعضائه.

- بيعه لاحتياطات الذهب الموجودة لديه.
- الفوائد والرسوم التي يحصل عليها نظير استعمال موارده.

وتجرى هذه المعاملات بالعملة الخاصة بالصندوق وهي "حقوق السحب الخاصة".

4- السحب على موارد الصندوق

تحدد حصة كل عضو في رأسمال الصندوق حقوقه في السحب على موارده، ويأخذ لجوء الأعضاء الى موارد الصندوق الصورة الرئيسية تعرف بحقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن "أصل احتياطي (عملة دفترية) دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كانت تقدر قيمته في البداية بما يساوي 0.888891 غراما من الذهب النقي وهو ما كان يعادل دولارا أمريكيا واحدا، وبعد انهيار بريتن وودز أعيد تحديد قيمتها بسلة من العملات (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، اليوان الصيني، والجنيه الإسترليني)، وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية وأن قيمتها ووزنها تعكس أهميتها في الأنظمة المالية والتجارية".

- تحدد حصة كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي استنادا الى نصيبها من حجم التجارة الدولية ؛ ناتجها الوطني الإجمالي؛ الاحتياطات الرسمية للدولة بحيث تدفع الدولة العضو 25% ذهب والعملات الأجنبية و 75% عملة محلية.

II. البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1- تعريف ونشأة البنك

"هو مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".

وهو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، تمخضت هي الأخرى عن اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وأنشئ أساسا من أجل إعادة اعمار الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية. وبدأ عمله رسميا في 25 يونيو 1946 حيث بلغ عدد الدول الأعضاء فيه 190 دولة، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي وإن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في رأسمال الصندوق.

2- أهداف ووظائف البنك

تتمثل أهداف البنك في النقاط التالية:

- المساهمة في إعادة بناء واعمار وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وضع قواعد سلوك النظام المالي الدولي فيما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- معالجة الاختلال الهيكلي ومساعدة الدول النامية على تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيعه.
- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يقوم البنك بالوظائف التالية:

- تقديم التمويل طويل الأجل للمشاريع وبرامج التنمية (سدود المياه، مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، والسكك الحديدية والطرق) وخاصة للدول النامية.

- تقديم المساعدات والاعانات المالية للدول الأشد فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولارا سنويا.
- زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها في حل مشاكلها، وانتهاج السياسات اللازمة للنهوض باقتصاداتها، ويقوم بذلك الخبراء والمتخصصون بعمل الدراسة اللازمة.

3- موارد البنك

يحصل البنك الدولي على موارده المالية من ثلا ث مصادر رئيسية:

- رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل وهو مقسم الى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها وتقسم حصة كل عضو الى ثلاثة أجزاء: 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض. 18% تدفع على شكل عملات محلية للدولة العضو لا تكون قابلة للإقراض الا بموافقة الدولة نفسها. 80% من الحصة لا يكون قابلة للإقراض وانما لضمان التزامات البنك نفسه.
- الاقتراض من أسواق المال العالمية، عن طريق السندات ويحصل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.
- الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة.

4- هيئات (مؤسسات) البنك

أصبحت التسمية الحالية لهذه المؤسسة "مجموعة البنك العالمي" وذلك لاشتمالها على أربع مؤسسات أخرى بالإضافة الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي كالآتي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**: (BIRD) تأسس سنة 1944 وباشر مهامه سنة 1946، هدفه المساهمة في تمويل وإعادة تعمير وبناء الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.
- **هيئة التمويل الدولية**: (SFI)أنشئت سنة 1956 ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء فيها.
- **الهيئة الدولية للتنمية**: (AID) تأسست سنة 1960 تقوم بمساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم.
- **المركز الدولي لتسوية المنازعات**: (CIRDI) تأسس سنة 1966 تسعى إلى تسوية المخالفات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.
- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار**: AMGI تأسست سنة 1988 تقدم ضمانات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في الدول النامية والمقرضين لها.

يعتبر كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي آخر ملجأ للإقراض لان بنود اتفاقية انشائهما تنص على عدم منح قروض للدولة العضو الا اذا انعدم الحصول على هذه القروض من المصادر الأخرى لتجنب المنافسة مع مصادر الاقتراض الخاصة.

III. مؤسسات تنظيم وتحرير التجارة الدولية

1- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)

- **تعريف الاتفاقية ونشأتها**

كلمة **GATT** هي اختصار لتسمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة:

General **A**greement on **T**arifs and **T**rade

"وهي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية (الجمركية) وغير التعريفية (الكمية)".

وتعود نشأتها هي الأخرى الى مؤتمر بريتن وودز حيث تكررت المحاولات من طرف الدول الصناعية الكبرى لإنشاء منظمة عالمية للتجارة تسهر على تنظيم المبادلات التجارية الدولية، ولكن باءت كل هذه المحاولات بالفشل وكمحاولة لإيجاد بديل عنها انعقد مؤتمر دولي في جنيف بسويسرا سنة 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وقد نتج عن هذا الاجتماع التوقيع على اتفاقية **الغات** لتنظيم التجارة الدولية بين الدول المتعاقدة والتي قدرت بـ 23 دولة عند التوقيع. وقد باشرت عملها في الفاتح جانفي من سنة 1948.

- **أهداف ومبادئ الاتفاقية**

يمكن تلخيص أهم أهداف الاتفاقية في النقاط التالية:

- رفع المستوى المعيشي وتحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

كما تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على المبادئ التالية:

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** فرض أي قيود في المعاملات التجارية من قبل بلد معين من الدول المتعاقدة على باقي الدول يعطي الحق للدول الأخرى أن تفرض القيود المناسبة على هذا البلد أي التعامل معه بمثل الإجراء الذي قام به.
- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** منح كل طرف من أطراف التعاقد فورا وبلا شروط، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأية دولة أخرى .
- **مبدأ عدم التمييز:** يكون استخدام القيود التي ترد على التجارة الدولية بطريقة غير تمييزية والحقيقة أن تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر أيضا سبيلا لتحقيق مبدأ عدم التمييز.
- **مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية:** ويعني هذا المبدأ عدم استخدام القيود غير التعريفية بأنواعها كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد.
- **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية:** دون اللجوء الى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كميته.
- **مبدأ الالتزام بتجنب دعم الصادرات:** حيث أن هذا الدعم قد يلحق ضررا بدول أخرى متعاقدة.
- **مبدأ مكافحة الإغراق:** أي تمنع الدولة من تصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلدها الأصلي لما تخلفه هذه السياسة من أضرار جسيمة على المنتجين المحليين للدولة المستوردة.

2- المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

– تعريف المنظمة ونشأتها

يمكن تعريف هذه المنظمة على أنها " منظمة اقتصادية ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مهمتها الأساسية إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتعمل مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، بغية الوصول الى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي".

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بعد الاتفاقية الموقعة في جولة الأوروغواي بمراكش سنة 1994 والتي أصدرت فيها الوثيقة الختامية التي تشمل تجارة السلع والخدمات والتجارة المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. وبالتالي تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية لتحل أخيرا محل سكرتارية الغات، وباشرت عملها رسميا في الفاتح جانفي من سنة 1995 مكونة من حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية، ليصل عدد الدول الأعضاء فيها 264 دولة حاليا.

– مبادئ المنظمة

اعتمدت منظمة التجارة العالمية في أداء مهامها على المجموعة من المبادئ **حافظت فيها على المبادئ التي كانت تقوم عليها الاتفاقية سابقا** وأضافت بعض المبادئ نتعرف عليها فيمايلي:

1– مبدأ التقييد الكمي للتجارة (تحديد كمية السلع المستوردة)

في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو لمواجهة انخفاض كبير في الاحتياطات النقدية، لكن بشرط تخفيف هذه القيود وإلغائها تدريجيا عند زوال أسباب وجودها.

2– مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

حيث يجوز للدول النامية اتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعريفتها الجمركية والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة وفق ترتيبات محددة بما فيها الاعفاء من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

3– مبدأ المفاوضات التجارية

تعني الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء عبر التشاور والتفاوض ضمن المنظمة، بهدف التوصل الى تسوية عادلة وفعالة.

– أهم الفوارق بين الاتفاقية والمنظمة

يمكن اجمال أهم الفوارق بين الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

- الـ GATT هي عبارة عن اتفاقية مؤقتة بينما OMC هي عبارة عن منظمة دائمة.
- الدول الموقعة على اتفاقية الـ GATT تسمى الأطراف المتعاقدة أما في منظمة التجارة العالمية تسمى الدول الأعضاء.
- الـ GATT ليست لها صفة الإلزامية أما OMC فلها صفة الإلزامية.
- لم يكن لـ GATT الصلاحية القانونية لفض المنازعات حتى وان حدث فكان الجهاز بطيئا جدا وغير فعال بينما OMC لها الصلاحية القانونية لفض المنازعات في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء حيث أن جهازها سريع وفعال.
- لم يكن لـ GATT صفة العالمية حيث بدأت بـ 23 دولة، أما OMC فقد اكتسبت الصفة العالمية كون أن الدول الأعضاء فيها وصل إلى 164 دولة.
- كان مجال نشاط واهتمام الـ GATT فيما يخص رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام حركة السلع الصناعية فقط، بينما امتد نشاط OMC إلى تجارة الخدمات، المنتجات الفلاحية، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والاستثمارات (الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة).